قراءة حول لقاء رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي مع قناة العربية والتناقضات التي ظهرت..

العليمي يبشر بالإفلاس

كيف كذّب العليمي الاتحاد الأوروبي؟

العليمي يعترف بحصول الحوثي على أموال كبيرة من ميناء الحديدة ويؤكد صرف مرتبات الشمال

اتهم الحوثي بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية

هذه حقيقة الخلافات داخل الرئاسي

الأمناء تقرير/ علاء عادل حنش:

ظهر رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي في لقاء تلفزيوني مع قناة العربية السعودية، والذي يُعد الأول منذ إعلان تشكيل المجلس الرئاسي، بأمور غير مبشرة للغاية على المستوى الاقتصادي، والعسكري، بعد ثمانية أشهر من تشكيل المجلس.

ولاقت إجابات العليمي على قناة العربية ردود فعل كبيرة جراء حديثه عن الإفلاس في حين يترقب المواطنين انفراجة للأزمة التي ضربتهم منذ ثمان سنوات.

قراءة في حديث العليمي

وسنسرد قراءة مقتضبة عن ابرز ما جاء في حديث رشاد العليمي خلال لقائه التلفزيوني مع قناة العربية.

تناقض

في البداية تحدث العليمي عن الهدنة الأممية، معتبرًا الهدنة «هشة»، وانها «قامت على ثلاثة عناصر رئيسية الاول فتح مطار صنعاء الدولي لأهلنا في صنعاء والثاني كان ميناء الحديدة، وتسهيل دخول المشتقات النفطية، والثالث كان فتح طرقات تعز المحاصرة منذ سبع سنوات من ميليشيا الحوثي»، وهو الأمر الذي يبعث الاستغراب في كيف استمرار الحكومة في هذه الهدنة طالما وهي «هشة» كما قال العليمي، ولماذا اقتصرت على ثلاث أمور رئيسية خاصة بالشمال فقط.

واعترف العليمي بأن ميناء الحديدة يتدفق إليه المشتقات النفطية، وقال بالحرف أن: «نعرف ان ميناء الحديدة بالنسبة للحوثي والمشتقات النفطية يستفيد منها الحوثيون بعشرات بل بمئات المليارات يعني على كل باخرة نفط يحصلون على حوالى خمسة مليارات ريال يمني، وهذه كان يفترض وفقا لاتفاقية ستكهولم ان كل ايرادات موانى الحديدة تذهب الى مرتبات الموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية الارهابية ولكن نحن عندما تشكل مجلس القيادة الرئاسي اعلنا في برنامجنا امام مجلس النواب ان موضوع المرتبات هو موضوع رئيسي بالنسبة لنا في مناطق سيطرة الحوثيين».

حديث العليمي يبدو متناقضًا، فكيف يعلم بأن الحوثي يحصل على كل هذه الأموال من ميناء الحديدة، في حين اعلن العليمي ذاته انهم سيصرفون مرتبات موظفي محافظات الشمال، في حين يعاني سكان محافظات الجنوب من انقطاع المرتبات منذ سنوات.. بل الأدهى من ذلك ان العليمي اكد انه «لن نرضى ان يبقى اهلنا في مناطق الحوثي بدون مرتبات»، في حين لم يذكر العليمي سكان محافظات الجنوب الذين استطاعوا هزيمة الحوثي في غضون ثلاثة أشهر.

موقف الوسطاء الدوليين

وعن موقف الوسطاء الدوليين، قال العليمي» «في الواقع الموقف الدولي يضغط على الحكومة والشرعية ويضغط على قيادة التحالف، ودائما خطابهم يقول انتم دولة، انتم مؤسسة، انتم لديكم التزامات امام مجتمعكم اليمني، والمجتمع الدولي»، لكن، أي العليمي اعتبر «الاقوال والادانات ليست كافية، بل لابد من افعال تضغط على الحوثي»، حد وصفه، مطالبًا في الوقت ذاته بتصنيف الحوثي كجماعة إرهابية.

اتهامات للحوثي

واتهم العليمي الحوثي بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية بقوله: «الانتهاكات التي ارتكبتها مليشيا الحوثي لا تختلف عن ممارسات داعش والقاعدة، فعندما تقارن بين ما تعمله هذه الميليشيات وما تقوم به من اعمال اجرامية ضد الشعب وتقارنها بالأفعال التي تقوم بها منظمات القاعدة وداعش ستجد انها لا تختلف تماما عن هذه الممارسات وهناك ايضا تخادم بين تنظيم القاعدة وداعش والحوثي، وهناك عشرات الشركات التابعة للميليشيا الارهابية التي تقوم بتهريب المشتقات النفطية الايرانية الى ميناء الحديدة، وهناك عشرات او مئات من محلات الصرافة التي تعمل مع الميليشيا الارهابية الحوثية، وهناك الكثير من البنوك التي تتعامل مع هذه الشركات والقيادات الحوثية الإرهابية».

تكذيب بيان الاتحاد الأوروبي

وكذب العليمي ما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي الذي أصدره قبل أيام، واتهم المجلس الانتقالي الجنوبي بتعطيل عمل المجلس الرئاسي.

وقال العليمي: «البيان الاوروبي الاخير نحن رحبنا بهذا البيان فيما يخص الحوثي طبعا»، ومعنى كلام العليمي الترحيب بما يخص الحوثي فقط، لكن ما ادعاه الاتحاد عن الانتقالي فليس هناك أي ترحيب.

تبشيرات سيئة

وابشر العليمي بطريقة غير مباشرة باستمرار الحرب بعدما قال ان: «بداية مليشيا الحوثي ليست ما بعد العام 2000م، بل بدأت تتشكل الخلايا الايرانية في اليمن عام 1983 بالتزامن مع تكوين حزب الله في لبنان وكان على رأس هذه المجموعة بدر الدين الحوثي ابو عبدالملك، وصلاح فليتة ابو محمد المتحدث الرسمي للمليشيا، كانوا هم المسؤولون عن هذه الخلايا وقاموا بعمليات ارهابية في صنعاء من بينها القاء قنابل على سينما بلقيس وقتل حارس السينما في تلك الفترة، واعمال اخرى ارهابية وتم ضبطهم وسجنهم وبعضهم هربوا الى ايران في حينها، ثم عادوا بوساطة مع الحكومة في عام 1986م».

وحديث العليمي هذا يؤكد ان الحوثي يُصعب هزيمته.

خلافات الرئاسي

وتحدث العليمي عما يدور في المجلس الرئاسي بقوله: «اؤكد على اربع نقاط رئيسية اولا فيما يتعلق بوحدة المجلس، طبعا نحن نعرف على ان المشروع الايراني الذي تمثله جماعة الحوثيين بصنعاء اعتبرت ان اعادة تشكيل هذا المجلس بهذه المكونات التي لها ابعاد عسكرية كما تعرف هذه اعتبروها عن عاصفة حزم جديدة، بالتالي سخروا الاعلام الداخلي والخارجي الذي يخدمهم في ايران وحزب الله وغيرهم، وعندهم شبكات اعلامية واسعة سخروها كلها لتفكيك مجلس القيادة الرئاسي».

وتابع: «مجلس القيادة الرئاسي التزم بمجموعة من القضايا الرئيسية التزم بالعودة الى الداخل والاستمرار فيه وعدنا الى الداخل واستمرينا والحكومة مستمرة بدورها».

واكد عدم صحة الاحاديث التي تروج للخلاف، ومنع العودة لعدن بقوله: «غير صحيح ما يشاع تقول ان رشاد العليمي ممنوع من العودة الى عدن وان عيدروس محبوس في الامارات، هذا الكلام ليس له اساس من الصحة على الاطلاق، انا عدت الى عدن وجلست اسبوع ثم عدت الى القمة العربية الصينية، والان عائد الى عدن، الاخ عيدروس نحن على تواصل يومي معه، وسيأتي الى الرياض وسنتحرك إلى عدن مع بعض».

التبشير بالإفلاس

وبشر العليمي بعجز الحكومة عن سداد المرتبات للموظفين، واكد أن الحكومة ستواجه عجزاً في صرف المرتبات ابتداءً من شهر ديسمبر الجاري.. وقال بالحرف: «التزمنا باستمرار صرف المرتبات واستمر صرف المرتبات وحتى هذه اللحظة رغم اننا سنعاني مشكلة حقيقية ابتداء من هذا الشهر في مسالة المرتبات».

حقيقة افلاس الحكومة

وعن الإفلاس، قال الصحافي ماجد الداعري: "الرئيس د.رشاد العليمي ينفي صحة منعه من العودة لعدن، ويتهم وسائل إعلام مليشيا الحوثي والاعلام الخارجي المساند لها، بالترويج لهذه الشائعات الكاذبة لضرب وحدة مجلس القيادة بدافع انتقامية، كونها اعتبرت تشكيله بمثابة إعلان عاصفة حزم جديدة عليها، باعتباره تكون من قيادات ذات أبعاد عسكرية، في إعتراف رسمي غير مباشر منه، بأن التحالف هو من شكل المجلس».

وقال الداعري: «اعترف العليمي بوجود أزمة مالية عويصة تعيشها حكومة معين المفلسة ماليا والتي قال أنها تواجه اليوم مشكلة مالية وغير قادرة على صرف مرتبات الموظفين الشهر المقبل، بسبب غياب الموارد المالية نتيجة توقف تصدير النفط واغراق هجمات الحوثيين الإرهابية لمنصة التصدير بميناء الضبة النفطي بحضرموت وحاجة الدولة إلى 50 مليون دولار لاعادة إصلاحه».